



هل يكفي الأندماج لتجاوز
 الانقسام المناطقية؟

الافتتاحية



ننار برس الورقية
 توقد شمعته
 الثانية

أسامة آغية

تحتفل صحيفة نينار برس بنسختها الورقية
 مرور عام على انطلاقها. وهي باحتفالها
 تؤكد على أن العهد الجديد بقيادة الرئيس
 أحمد الشرع قد منح الصحافة وكل
 صاحب رأي مساحة للتعبير عن فكره ورأيه
 بغض النظر عن توافق ذلك مع رؤية القيادة
 السياسية في البلاد أو تفارقه عنها. سيما
 بما يخص قضايا الإنسان السوري المتعلقة
 ببناء البلاد أو توفير فرص عمل..

نينار برس لم يتم حتى مناقشتها من أية
 جهة حكومية بما تنشره من مقالات أو
 أوراق تقدير موقف أو أدب وفنون. أي بمعنى
 آخر، أتحت لها مساحة حرية حقيقية
 لنقد الظواهر السلبية وإضاءة ما يتم إجازته
 على أرض الواقع. وهي بذلك جسدت مقولة
 الإعلام الموضوعي الذي يهتم بالدفاع عن
 قضايا الإنسان السوري في كل مجالات
 حياته. إذ إن كتاب صحيفتنا ينتمون إلى
 مروحة واسعة من رؤى فكرية وثقافية
 مختلفة، ولكنهم يتفقون على أن مهمهم
 الأول هو بناء دولة المواطنة والحرية، دولة
 المؤسسات الدستورية. وهذا منح صحيفة
 نينار برس أوسع قاعدة تفاعل مع كل
 المهتمين بقضايا الشأن العام الوطني
 السوري.

نينار برس الورقية وهي توقد شمعته
 الثانية تدرك تماماً أن وطننا سوريا يمر بمرحلة
 انتقالية، التحولات فيها ليست بالبساطة
 التي يتخيلها بعضهم. ولهذا تساهم نينار
 برس الورقية بجهود جبارة لتعميق استقرار
 البلاد بقيادة عهدنا الجديد الذي ينبغي أن
 يكون تمثيلاً لكل السوريين على اختلاف
 انتماءاتهم الصغرى.

إن نينار برس الورقية عبرت عن عمق أهمية
 تعدد الآراء ووجهات النظر بمسائل البلاد
 الرئيسية مثل إعادة إعمار البلاد، والتخلص
 من كل أعباء القوانين والمراسيم التي كانت
 تتحكم بحياة السوريين وحياتهم، وهي
 تدرك أن معوقات التحول كبيرة، وهذا يحتاج
 إلى توافق وطني قاعدته بناء سوريا الجديدة
 التي تبني مبادئ حقوق الإنسان وتدافع
 عن كرامته وحقه في ثروات بلاده من خلال
 تطوير مستوى المعيشة وتحقيق الإنتاجية
 التي تساهم بزيادة فرص العمل.

سوريا التي تعيش وسط عواصف منطقة
 الشرق الأوسط يبقى هدفها الرئيس الإنسان
 السوري وبناء دولة المؤسسات القانونية،
 والتي لا أحد فيها أكبر من القانون الوطني
 الذي يحفظ حقوق الجميع دون تمييز.

العدالة الانتقالية وترميم الثقة المجتمعية في سوريا



9

من الجوع إلى
 السلطة إلى محاولة
 إعادة تشكيل المجتمع

8

القطيعة تكون مع النظام
 البائد.. أليس هذا هو المنطق
 يا حكومة الانتقال؟



صالة الفيحاء.. الطوشة والدرس

من المدرجات إلى المجال العام

العدالة الانتقالية وترميم الثقة المجتمعية في سوريا



مرعي الرمضان

لم تعد الهتافات والاعتراضات حبيسة الصالة الرياضية، بل سرعان ما انتقلت كالنار في الهشيم إلى المنصات الرقمية ووسائل الإعلام.



كشفت التدايعات السجالية الحادة التي عقب مباراة كرة السلة بين ناديي الوحدة الدمشقي والكرامة الحمصي عن عمق الحساسية المفرطة التي يعيشها المجال العام السوري في مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد. إن قراءة هذا المشهد بوصفه مجرد خلاف عابر بين مشجعي ناديين رياضيين تُعد مقارنة سطحية تختزل الأزمة؛ إذ لا يمكن تفكيك هذا الحدث بعزل عن البنية المجتمعية والتراكمات الثقيلة التي خلفها الاستبداد. فالإرث الأخطر لنظام الأسد لم يقتصر على دولة مثقلة بالانتهاكات والخراب الهيكلي. بل تعداه إلى تخریب الأنسجة المجتمعية وضرب قيم الثقة البينية، محوًا الهويات الفرعية التي كان يُفترض أن تتعايش تحت مظلة مواطنة جامعة إلى خطوط تماس ملغومة بالشك، والريبة، والاتهام المتبادل.

في هذا السياق، لم تعد الهتافات والاعتراضات حبيسة الصالة الرياضية أو منضبطة داخل إطار التنافس الرياضي. بل سرعان ما انتقلت كالنار في الهشيم إلى المنصات الرقمية ووسائل الإعلام، وترافقت مع حركات احتجاجية محلية في الفضاءين الافتراضي والواقعي. قبل أن يعلن اتحاد اللعبة تشكيل لجنة تحقيق مشتركة لتحديد المسؤوليات. إن هذه الحادثة ليست معزولة عن جذورها التاريخية؛ فالملاعب الرياضية السورية لم تكن يوماً مساحات للتنافس الرياضي الخُص، بل خُولت طوال عقود الحكم السلطوي إلى مرآة عاكسة للاحتقانات العميقة وترسبات التهميش الزمن. ومن هنا، فإن استدعاء الهويات الفئوية والمناطقية في المناسبات العامة لا ينبع من تعصب جماهيري عابر. بل هو نتاج مسار طويل ومنهج لتسييس الانتماءات المحلية. في ظل غياب كامل للمؤسسات المستقلة وضعف الثقة بقواعد العدالة والمنافسة الشريفة.

لقد كرس الاستبداد حالة من الشك العمودي والأفقي بين السوريين. وقوّض المواطن لصالح شبكات النفوذ والمحسوبية، ما جعل أي خلاف محدود قابلاً للتأويل الهوياتي. والتعميم الجماعي، والتعبئة المضادة، وفي مناحات ما بعد السقوط، تُشير بيانات مسوح التماسك المجتمعي إلى أن شعور الأفراد بالانتماء بات ينكفي ويتركز في دوائر ضيقة كالحلي والمجتمع المحلي الصغير، مدفوعاً بخواف الماضي والضغوط الاقتصادية الراهنة، وهو ما يضع الأنشطة العامة في مواجهة دائمة مع مخاطر استدعاء الخصومات والذاكرة المتنازع عليها. وهنا تبرز الإشكالية الجوهرية: هل يمكن لآليات العدالة الانتقالية، إذا ما طبقت بصورة عميقة وشفافة تحت سقف القانون، أن تساهم في ردم هذه الانقسامات وإعادة بناء المجال العام؟

تُظهر دراسات التماسك المجتمعي أن العدالة الانتقالية ليست برامجاً للتسامح الشكلي أو المحاسبة الانضباطية السريعة، بل هي إطار مؤسسي متكامل يستهدف معالجة الإرث الهيكلي للانتهاكات، وتتصل هذه العملية بدم

المشاركة المجتمعية وجبر الضرر: تضمن المشاركة الشاملة للضحايا والمجتمعات المحلية رد الاعتبار للكرامة الإنسانية المهدورة. ومنع تشكل شعور بالتهميش أو الإقصاء لدى أي طرف، ما يهدد الطريق لمصالحة مجتمعية حقيقية لا تُسقط المحاسبة ولا تُغيب الحقوق.

بطبيعة الحال، لا تملك العدالة الانتقالية قدرة سحرية على إلغاء الاختلافات السياسية والاجتماعية الطبيعية، أو توحيد مشاعر السوريين تجاه الماضي بصورة قسرية. كما أنها لا تغني عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التنموية العادلة، لكن دورها المحوري يكمن في توفير البيئة القانونية والأخلاقية التي تمنع تحويل الاختلاف إلى مبرر للإقصاء أو العداء.

إن العبرة من حادثة كمباراة الوحدة والكرامة ليست في الوقوف عند الهتافات الانفعالية وردود الأفعال اللحظية، بل في كيفية استجابة المؤسسات لها. فالتعامل الناجع المستند إلى التحقيق الشفاف والمساءلة القانونية النافذة هو الكفيل بمنع تسلسل الخصومة إلى الأنسجة الاجتماعية. إن استعادة سوريا لمجالها العام تقتضي الانتقال الحاسم من منطق الشك والتخوين إلى منطق سيادة القانون والمواطنة المتساوية؛ لتشكل الملاعب والساحات العامة مجدداً مساحات للتنافس المشروع والتعبير الحر، لا ساحات بديلة لتصفية حسابات الماضي.

الانقسام المناطقي والمجتمعي عبر أربع مسارات رئيسية: إنهاء العقاب الجماعي وتكريس المساءلة الفردية: يقوم المبدأ الأول للعدالة الانتقالية على جريد المسؤولية الجنائية أو الأخلاقية من دلالاتها المناطقية أو الطائفية. وخديدها حصراً استناداً إلى الفعل والأدلة القانونية القاطعة. فعندما يلتمس المواطنون تطبيق القواعد بحياد صارم على الأفراد بقطع النظر عن خلفياتهم الجغرافية، يتراجع منطق الاتهام الجماعي وتفكك سرديات الشيطنة المتبادلة.

كشف الحقيقة وحرير الذاكرة الجماعية: إن غياب التوثيق المستقل والشفاف يترك الذاكرة الجماعية عرضة للتأويلات السياسية والاستغلال الأيديولوجي. ويساهم التوثيق النزاه للمظالم السابقة في الاعتراف بمعاناة جميع الضحايا دون مفاضلة أو تراتب. ما يحول دون توظيف الوجد الإنساني لتغذية الاستقطاب المناطقي.

الإصلاح المؤسسي وبناء الثقة: لا تكتمل العدالة دون ضمانات عدم التكرار، والتي تمر حتماً عبر بناء مؤسسات عامة قضائية وأمنية وإدارية ورعائية تلتزم بالشفافية المطلقة والمساواة. إن استقلال هذه المؤسسات هو الحصن الذي يمنع تحول أي خلاف في نشاط عام إلى مواجهة بين هويات فرعية، إذ يوفر مرجعية قانونية وأخلاقية موثوقة لحسم النزاعات وإدارة الاختلاف.

القانون الحازم لدرء النزاعات الأهلية

أنس الحراكبي



عاد الاحتلال غير المباشر من الشبّاك، وقام بزرع وتثبيت ما ينوب عنه، وهو نظام حكم دكتاتوري بوليسي وظيفي، وفوق ذلك، لسوء الحظ، تم اختياره طائفيًا.

جأوزها. وهي:
- البدء فوراً بالتطبيق الشامل والمنهج لعملية المحاسبة القضائية العادلة والنامة لجميع أفراد عصابات النظام السابق. وذلك بإنشاء وتأسيس العدد الكافي من المحاكم الثورية الوطنية المهنية، ومباشرتها النظر والحكم والتنفيذ في قضايا الإجرام والقتل والإرهاب، وقضايا الفساد والسرقة والاختلاس واستغلال النفوذ. وكذلك النظر في تهم يتم اعتبارها خيانة.
وهذه الجرائم والجنايات هي موضوع وأسباب النزاعات المحتملة.
- إعادة الحقوق إلى أصحابها. وخاصة الأراضي المغتصبة لجعلها مخالقات سكنية واسعة، وتسوية قضايا الاستملاك.
إضافة إلى قيام المحاكم باستقبال جميع الشكاوى والدعاوى ضد الأفراد. والنظر فيها بشكل عاجل، ثم إبرام الأحكام والتنفيذ.
وهذا الإجراء يكبح ويمنع النزاعات الفردية التي، بخصوصيتها ومع تكاثفها، قد تشعل صراعاً جماعياً أكثر اتساعاً.
إن، يجب أن نبدأ بتطبيق مبدأ المحاسبة، لأن إرجاءه وتأخيرها وإهماله سيكون سبباً لصراع واسع. سورية الجديدة بغنى عنه.

الحل المقترح هو مبادرة الحكومة وقيام المؤسسات التشريعية بفعل كل ما يلزم لدراسة وصياغة وإقرار. ثم إصدار قوانين واضحة وحازمة تتضمن وتنص على ما يلي:
يُمنع بشكل تام وقطعي. ويُعتبر من صلب أمن الدولة ويأخذ صفة ودرجة الطوارئ، ما يلي:
1. التهجم ضد أي مجموعة من السوريين بأسلوب يتضمن الإجمال والشمول.
2. استخدام وإشهار شعارات أو هتافات أو رايات أو رموز خاصة بطائفة أو قومية أو عشيرة أو منطقة بشكل ظاهر في الأماكن العامة، ويتضاعف الجرم إذا كان الفعل استفزازاً أو تهجماً على طرف آخر.
3. لا يحق مهاجمة الأفراد واتهامهم إلا عن طريق مؤسسات القضاء، وذلك بالادعاء المقرون بالأدلة.
ولكن حتى تستطيع الحكومة إصدار هذه الحزمة من القوانين، وحتى تستطيع تطبيقها بشكل طبيعي وسلس، ولكي تحظى هذه القوانين برضا المعنيين وبقبول الشعب وتقبله وعدم رفضه أو تمرّده، هناك شروط منطقية وخطوات حتمية لا يمكن

والتابعين والنخب المدعوة إلى المبادرة والعمل. نسألهم جميعاً: ما هو العمل، وما هو الحل؟ وإننا مدعوّون فعلاً وبشكل إسعافي عاجل إلى استباق نشوب النزاعات المحتمل نشوبها. وذلك لدورها ولمنع نشوبها بين جماعات وفئات شعبية لعائديات متباينة ولأسباب مختلفة. ومثال ذلك نشوب نزاع عميق يمكن أن يصبح خطيراً وله تداعيات في ملاعب وصالات واستادات الرياضة، حيث تفتش الجماهير المختلفة العائدية أو الانتماء لمتابعة الفرق الرياضية بحماس وتشجيع. وسوف يتم تعقيد وتخصيب هذا التشجيع لكي يحمل فوقه مظاهر الاستقطاب والتحزب والتعصب وشعارات وبافطات وأغان وصرخات التهجم والتخوين والتنمر والمزايدة، لكي يفضي ويؤدي كل هذا إلى الخلاف، ثم الاشتباك والصدام، لكي يتداعى عنه الصراع والتخندق. والاشتباك والعنف معروفان في جموع مشجعي الرياضة في الدول المتقدمة والمستقرة. فكيف ستكون الحالة السورية المضطربة؟ وهذا ما عدا أوساط العمل المشترك والوظائف والزمالة. فما بالك بالتواجد في القطع العسكرية والأمنية؟؟

كلنا يعلم بأن سورية، رغم أنها موطن الحضارات، إلا أن شعبها لم يصل عتبة المدنية ولم يكتسب بعد ثقافة المواطنة. ولا نكشف سرّاً ولا نبالغ إذا قلنا إن سورية، ما إن انقشع وخرج الاحتلال العسكري المباشر من الباب، والتقطت سورية أنفاسها وبدأت تتدرّج في ممارسة الحياة الديمقراطية. حتى عاد الاحتلال غير المباشر من الشبّاك، وقام بزرع وتثبيت ما ينوب عنه. وهو نظام حكم دكتاتوري بوليسي وظيفي، وفوق ذلك، لسوء الحظ، تم اختياره طائفيًا، وأن تكون آلية ووسيلة قيامه واستمراره هي استغلال واقع تنوع واختلاف مكونات الشعب السوري وتفعيل الطائفية. وهذا واقع قد حصل فعلاً، ولا يمكن لأحد نفيه أو نكرانه، وقد دفعت سورية كثيراً ثمناً لحصوله.

النظام البائد لم يكتفِ بمجرد تعبئة طائفته وتشغيلها، رغم أن هذا وحده كان يكفي لتسميم أو (كهرة وتشنّج) الشعب بجميع مكوناته وشرائحه، ولكن سلطة النظام الخلو عمدت إلى إحياء وتوظيف الطائفية والإثنية والعشائرية والمناطقية والطبقية والجهوية، بل حتى النقابية والمهنية، وكل ذلك فقط لكي تحتفظ هذه الطغمة العائلية المحدودة العدد بحكم وسلطة ومفاتيح وموارد وقرار سورية. ودام حكم هذه العصابة لعقود طويلة.

ما أدى إلى:

1. تفنل المجتمع السوري ونسف الهرم الطبيعي للطبقات، وبقاء ركام واسع من طبقات ومجموعات الفقراء، مع أقلية من مرتبات وبؤر وعصابات امتصاص الدماء والكسب غير المشروع، مع مجموعات ضئيلة من الأغنياء.
2. التصحر السياسي وغياب التنظيم المجتمعي وضعف الوعي وتخريب القيم وعدم حُكيم القانون.

وما زاد هذا الواقع كارثيةً وعنفاً ودمويةً هو قيام النظام الخلو وداعميه ومشغليه بتحويل الثورة السورية العظيمة ضد الدكتاتورية والاستعباد والفساد إلى حرب تحرير شعبية استمرت أربع عشرة سنة، وقد اشتركت فيها جميع مكونات الشعب السوري دون استثناء، سواء بشكل أو بآخر. ولذلك، فإن من الطبيعي أن ينتج عنها استقطاب وجاذب وتحشيد وتعصب وتشنّج وأيديولوجيات وخزعات فارغة وأسبقيات خشبية ومنطلقات متصلة. وكذلك اتهام وتخوين ومزايدة.

نظرنا وأطلنا وأسهبنا في استعراض هذا الواقع:

أولاً: لكي نقول إن مجتمعات ومكونات الشعب متداخلة جغرافياً ومتشابكة حياتياً ومعيشياً، ولا يمكن فصلها خلال النشاط والفاعلية في جميع المجالات.

ثانياً: أشترنا إلى معطيات وعوامل نشوء هذا الواقع لكي نسأل جميع المهتمين

من مدرجات الملاعب إلى انقسامات المجتمع: هل تتعلم سوريا إدارة الاختلاف؟

صفوان جمّو



لم تكن مباراة كرة السلة بين الوحدة الدمشقي والكرامة الحمصي، التي انتهت في 20 تشرين الأول 2026 بفوز الوحدة بنتيجة 61-58، مجرد مباراة رياضية. فقد حوّلت الهتافات في المدرجات والجدل حول الإساءة إلى عبد الباسط الساروت إلى مناسبة لاستحضار حساسيات سياسية ومناطقية ما زالت حاضرة في المجتمع السوري. وبين مطالبة نادي الكرامة بالحاسبة ونفي نادي الوحدة تعمّد الإساءة، والإعلان عن تشكيل لجنة للتحقيق، برز سؤال يتجاوز حدود الملعب: كيف يمكن للسوريين أن يختلفوا من دون أن يتحول الخلاف إلى خصومة؟

من المهم ألا نحمل حادثة واحدة أكثر مما نحتمل. أو أن نعتبر تصرفات بعض المشجعين تعبيراً عن موقف مدينتين كاملتين. فدمشق وحمص، مثل غيرها من المدن السورية، تضمان آراء ومواقف مختلفة. لكن ما حدث يستحق التوقف عنده، لأن الرياضة لا تنفصل تماماً عن المجتمع الذي تنشأ فيه. وقد تظهر في مدرجاتها حساسيات تراكمت خلال سنوات الصراع. بعد سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول 2024، دخلت سوريا مرحلة جديدة تحمل آمالاً كبيرة، لكنها تواجه أيضاً مهمة صعبة تتمثل في ترميم العلاقات بين السوريين. فقد عاش الناس تجارب مختلفة، وفقد كثيرون أحبة ومنازل، وارتبطت بعض الشخصيات العامة بذكرات وتضحيات لا تحمل المعنى نفسه لدى الجميع. ويُعد عبد الباسط الساروت، لدى كثيرين، رمزاً مرتبطاً بالثورة السورية. ومن الطبيعي أن تختلف الآراء حول الشخصيات العامة، لكن هذا الاختلاف لا ينبغي أن يتحول إلى إساءة أو اتهام جماعي.

المشكلة ليست في وجود الاختلاف، بل في طريقة التعامل معه. فإذا كان من الصعب أن يتفق السوريون على قراءة واحدة للماضي، فمن الممكن أن يتفقوا على قواعد تحمي حق الجميع في التعبير. وتمنع الإهانة والتخوين. وتضمن المساواة أمام القانون. وهذه القواعد لا تُبنى بالمواعظ وحدها، بل تحتاج إلى مؤسسات يشعر المواطنون بأنها تمثلهم وتحمي حقوقهم. من هنا تأتي أهمية الحياة السياسية في سوريا الجديدة. فالأحزاب والنقابات والمجالس المنتخبة ليست مجرد مؤسسات تتنافس على السلطة، بل يمكن أن تكون مساحات يعبر فيها المواطنون عن اختلافاتهم، ويناقشون مشكلاتهم. ويبحثون عن حلول مشتركة. وعندما نتاح للناس فرصة المشاركة في القرار، يصبح الخلاف جزءاً طبيعياً من الحياة العامة. بدلاً من أن يتحول إلى صراع بين المدن أو الجماعات. لكن التعددية لا تعني وجود أحزاب كثيرة فقط، بل تعني أن تقبل القوى السياسية

دمشق وحمص تضمان آراء ومواقف مختلفة.. لكن ما حدث يستحق التوقف عنده لأن الرياضة لا تنفصل عن المجتمع الذي تنشأ فيه،

العادلة لا تطلب من المواطنين أن يتسابهوا، بل تضمن لهم حقوقاً متساوية رغم اختلافهم. ولا يكفي إعلان هذه المبادئ؛ إذ تحتاج إلى تطبيق القانون على الجميع. ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات. وفتح المجال للحوار بين أبناء المناطق المختلفة. كما أن نجاح المرحلة الانتقالية يرتبط بقدرة السوريين على المشاركة الفعلية في بناء مؤسسات بلادهم. والشعور بأن الدولة ليست ملكاً لفئة أو جماعة، بل حق مشترك لجميع المواطنين. وفي حالة مباراة الوحدة والكرامة، يمكن البدء بخطوة بسيطة وواضحة: التحقيق فيما جرى، ونشر النتائج بشفافية. وتحديد المسؤوليات إذا ثبت وقوع مخالفات. من دون تعميم الاتهامات على جمهور كامل أو مدينة بأكملها. فالحاسبة العادلة تحمي الجميع. بينما يزيد التعميم من التوتر ويحوّل حادثة محدودة إلى خلاف أوسع.

إن سوريا لا تحتاج إلى أن يتفق أبنائها على كل شيء، بل إلى أن يتعلموا الاختلاف من دون عداوة. وقد لا تكون هذه المباراة دليلاً على انقسام شامل. لكنها تذكّرنا بأن بناء الثقة يحتاج إلى عمل يومي في السياسة والمجتمع والرياضة. وعندما تصبح المشاركة والمساواة واحترام القانون قواعد ثابتة، يمكن للمنافسة بين الأندية أن تبقى مناسبة للفرح والتشجيع، لا لاستحضار خلافات الماضي.

حق الآخرين في الاختلاف، وألا تترك أي جهة الحديث باسم الوطن أو المجتمع. كما تتطلب أن تقوم المنافسة على البرامج والحلول. من تحسين الخدمات وفرص العمل إلى حماية الحقوق. لا على استثمار الانتماءات المنطقية والمذهبية. فالدولة



صالَة الفيحاء.. الطوشة والدرس

د. محمد حبش



لا يعرف معظم السوريين نتيجة مباراة كرة السلة التي حصلت في دمشق يوم 20 تشرين الأول. ولم يكتب أحد في أداء اللاعبين والمهارات الاستثنائية والقدرات. وشخصياً لا أعرف إذا كانت قد حصلت بالفعل أم لتحصل. وكل ما عرفناه أو تابعناه أو بحثنا عنه هو الطوشة.

وهذه الطوشة هي بالضبط ما يجب أن نقرأه بعمق فهي تدق بالفعل ناقوس الخطر. وتكشف لنا خطورة ثقافة الاصطفاف والأسر في الماضي وتبادل الأحقاد.

ولا أحتاج من يذكرني برمزية الساروت. فمنذ استشهاده قبل خمس سنوات اختارت أسرة الساروت صوت ابنتي حنان حبش تغني لأم الساروت أغنية (يا بما) وعلى الأغنية تسيل مدامع السوريين بين صوت عبد الباسط وصوت حنان ووجه أم الساروت.

ولا شك أننا ندين بشدة وقاحة لعن الشهداء. ونعتبره عملاً غير أخلاقي وغير إنساني أيضاً. وبالطبع فكل من ارتكب شتم الساروت فقد كان يشتم ثورة كاملة.

ولكن يجب أن نتساءل ما الذي يدفع السوريين لهذا الاصطفاف المرعب. الذي يرتب أجواء الموقد من حطب وبنزين وفحم بحيث لا يحتاج إلا إلى عود كبريت لتشتعل نار الله الموقدة التي تطلع على الأفئدة؟.

بدأت القصة عندما انطلقت صبحات مفاجأة من جناح الكرامة ضد اللاعب أحمد السومة. شبّح اطلع بره. شبّح اطلع بره. وخلال ثوان قليلة. تبادل الطرفان الهياج والانفعال والغضب والأدريالين وتبادلت المدرجات التحدي والتشائم وبدأ تماماً أننا على أبواب داحس والغبراء. وتنادى الثائرون يا لثارات العرب.. والموت ولا المذلة. ولبك يا شهيد..

بالنسبة لي المشهد حصاد ثقافة انفعالية راجت بعد الثورة تحت شعار لا نصر بلا ثار. ولن نرحم ولن نغفر. والحمد لله الذي أعزنا وأذلّكم. وهو بالطبع عكس ما أعلنته قيادة الثورة من نصر بلا ثار. ونتسامح ولا ننسى. وننظر في المستقبل ونغفر الماضي. واذهبوا فأنتم الطلقاء.

لا أستطيع أن أوزع شهادات الثورة بين الساروت والسومة. فكلاهما من وجهة نظري مبدعان. ولا شك أن الساروت أكثر ثورية وتضحية وفداء. ولكن ذلك لا يتيح للثوار أن يمارسوا إهانة الناس وتدمير السلم الأهلي. وتهديد الناس بالخطر على حياتهم. خاصة أننا في أجواء رياضة أنيقة يفترض أنها تحمل أخلاق الرياضة في العفو الغفران. خاصة بين فريقين عريقين ظهر فيهما كثير من الثوار والأحرار.

لقد أملت الأيام الأولى للتحريض عن تصاعد الخطاب الطائفي بشكل خطير. ولكن يمكنني أن أقول كمراقب بعد الكوارث إن الخطاب الطائفي ينحسر نسبياً على الأقل على مستوى النخب التي باتت تدرك أن خطاب الطائفية سيحرقنا جميعاً.

نجلت الأيام الأولى للتحريض عن تصاعد الخطاب الطائفي بشكل خطير ولكن يمكن القول بعد الكوارث إن الخطاب الطائفي ينحسر نسبياً على الأقل على مستوى النخب.

في خنادق القتال على أنه فلول. وكل سوري خدم في الدولة السابقة موظفاً أو فناناً أو رياضياً أو أكاديمياً على أنه فلول! لقد وفر فيسبوك أرشيفاً كاملاً للناس يحصي عليهم حركاتهم وسكناتهم وهمساتهم على شكل رقيب عتيد. وهو يسمح للناس أن يشنشلوا عرض كل أحد كان يعيش في سوريا خلال حكم النظام البائد. على الرغم من معرفتنا الأكيدة بأساليب النظام البائد وظلمه واستبداده ومتابعة الناس على الهمسة والكلمة والخاطر.

نحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نطفئ هذه الأحقاد لا أن نرعها ونغضب لها. نحتاج إلى ثقافة الحبة والإعذار. وطبي الماضي وتقديس المستقبل.

كيف يمكن لمجتمع مستقر أن يذهب إلى البناء والتنمية والناس مسكونة بالماضي بسرديات الحقد والثأر. حتى نجوم الرياضة لا يأمنون دخول ملاعبهم. ونجوم الدين لا يأمنون دخول مساجدهم. ونجوم الاقتصاد لا يأمنون دخول أسواقهم. وفي أي لحظة يمكن أن يندفع الهياج بصرخات خطيرة ومرعبة شبّح اطلع بره.. شبّح اطلع بره!!!

إن نعيم مصطلح الفلول على كل من لم يشارك في الثورة المسلحة. أو رفع في مكتبه صورة للنظام البائد. هو أمر خطير بالفعل وهو أبشع أشكال الانقسام المجتمعي. وهو سلوك مدمر لمستقبل التنمية في سوريا. وبدلاً من أن يكون الجدول حول برامج التنمية الجديدة. ومشاريع بناء المدمر من المدن. وإيواء الذين لا زالوا في الخيام. وتوفير المدارس لجيل كامل حرم من التعليم.. بدلاً من ذلك كله فإننا نشغل ونشتغل بالثورة على تخوم الأفواه. ورصد ما يصدر من حرف وكلمة. وتصميم وجوه الناس بالخطط لكل الذين لم يشاركونا دبكة الثورة!

أيها السوريون.. أحبوا بعضكم. واعذروا بعضكم. ولا تلعنوا أحداً. فاللعن لا يبني وطناً. وكفوا عن أغاني الهياج والثأر والانتقام. فلقد انتصرت الثورة منذ سنتين. وقامت الدولة. وحن وقت طي الماضي والنظر إلى المستقبل.

ولن نجد اليوم خطاباً طائفيّاً يحظى باحترام العقلاء والمنقفيين. وهذه بادرة إيجابية. مع الاعتراف بأن الخطاب الطائفي لا زال يغلي تحت الرماد وهو بحاجة إلى متابعة يومية مستمرة.

نعم إن القسمة إلى أديان أو طوائف أو مذاهب أو مناطق باتت منبوذة على مستوى النخب. ولكن يجب التنبيه إلى الانقسام الأخطر الذي لا زال مشتعلًا بشكل خطير. تشارك فيه الدولة والناس. وهي قسمة الناس إلى ثوار وفلول!

وليس لدي أدنى اعتراض على ما تقوم به الدولة من مطاردة الفلول المسلحين الذين يهاجمون عناصر الأمن العام. ويرتكبون الجرائم فهو لا عدو لكل سوريا ولا يتعاطف معهم أحد.

ولكن الواقع ليس كذلك. حيث تتولى مواقع الفيسبوك تصنيف الناس إلى ثوار وفلول. بشكل خطير جداً على الدولة والناس والسلم والأهلي. ويتم تصنيف كل سوري لم يكن



مباراة الوحدة والكرامة تضع الانقسام المناطقي في سوريا أمام اختبار جديد

خالد الحسين



تبدأ المعالجة من إرساء مفهوم المواطنة المتساوية بحيث لا تتحول المنطقة أو المدينة أو الخلفية الاجتماعية إلى معيار لتحديد مكانة الفرد أو فرصه أو حقوقه.

بتجاهل الخلافات أو مطالبة الناس بنسيان تجاربهم بل بمعالجة المظالم وضمان الحقوق وفتح المجال أمام الحوار. فالثقة لا تُبنى بالشعارات وإنما من خلال ممارسات ملموسة يشعر المواطن معها بأن الدولة تحميه على قدم المساواة مع غيره. لقد وضعت مباراة الوحدة والكرامة قضية الانقسام المناطقي أمام اختبار يتجاوز حدود الرياضة. والتحدى الحقيقي هو أن تتحول هذه الوقائع إلى فرصة لمراجعة السياسات والخطابات التي تغذي الانقسام بدلاً من الاكتفاء بإدانته ما يظهر منه. فالعيار الأساسي لنجاح أي مشروع وطني ليس مجرد الدعوة إلى الوحدة بل القدرة على ترسيخ المواطنة المتساوية وضمان العدالة وبناء مؤسسات تحظى بثقة السوريين جميعاً.

فعليها وضع قواعد واضحة لضبط سلوك الجماهير والتعامل مع التجاوزات بصورة مهنية ومتساوية. ويمكن لهذه المؤسسات أن تؤدي دوراً إيجابياً من خلال حملات مشتركة تجمع الأندية والجماهير وتعيد التأكيد على أن المنافسة الرياضية لا تبرر الإساءة إلى الآخرين أو استهدافهم على أساس مناطقهم.

من معالجة الحوادث إلى معالجة الأسباب
إن احتواء التوتر بعد كل مباراة لا يكفي ما لم يتحول إلى جزء من خطة أوسع لمعالجة الانقسام. فالمطلوب هو الجمع بين سيادة القانون والعدالة الاجتماعية والتربية المدنية والإعلام المسؤول وتوسيع فرص المشاركة والعمل أمام الشباب في مختلف المناطق. كما أن المصالحة المجتمعية لا تتحقق

مباشرة في منع تحول الانتماءات المحلية إلى مصدر للعنف أو التمييز. ويبدأ ذلك بتطبيق القانون على الجميع ومحاسبة من ثبت تورطهم في الاعتداء أو التحريض على الكراهية وفق إجراءات واضحة وعادلة. فغياب المساءلة أو تطبيقها بصورة انتقائية قد يعمق الشعور بالظلم ويضعف الثقة بالمؤسسات.

ولا تقتصر المسؤولية على الأجهزة المعنية بحفظ النظام. فالمؤسسات التعليمية مطالبة بإدراج قيم المواطنة واحترام الاختلاف في برامجها وأنشطتها فيما تتحمل وسائل الإعلام مسؤولية التحقق من المعلومات وجنب الخطاب الذي يضع المدن والمجتمعات في مواجهة بعضها بعضاً. أما المؤسسات الرياضية والاختادات والأندية

أعادت الأحداث التي رافقت مباراة كرة السلة بين ناديي الوحدة الدمشقي والكرامة الحمصي فتح النقاش حول الانقسام المناطقي في سوريا وحدود تأثيره في العلاقات بين المواطنين. فالمشهد الذي يفترض أن يبقى في إطار المنافسة الرياضية أثار تساؤلات تتعلق بأسباب انتقال الحساسيات المحلية إلى الملاعب وبقدرة المؤسسات المعنية على منع تحولها إلى سلوك يهدد السلم الأهلي. ولا تكمن أهمية هذه الواقعة في تفاصيل المباراة وحدها بل في دلالاتها الاجتماعية والسياسية. فالرياضة ليست معزولة عن محيطها بل تتأثر بالمناخ العام وبطبيعة الخطاب السائد في المجتمع. وعندما تصبح هوية النادي أو المدينة مدخلاً للتجريح والتحريض فإن المشكلة تتجاوز التشجيع الرياضي لتطرح أسئلة أوسع حول المواطنة والثقة المتبادلة ومستقبل العلاقة بين السوريين.

لكن التعامل مع هذه الظاهرة يتطلب الحذر من التعميم. فلا يجوز تحميل مدينة بأكملها مسؤولية تصرفات بعض أفرادها كما لا يصح اختزال الانقسام السوري في المنافسات الرياضية. المطلوب هو فهم العوامل التي تسمح بظهور هذه السلوكيات ومعالجتها من خلال سياسات تتجاوز ردود الفعل الآنية.

المواطنة في مواجهة الانقسام

تبدأ المعالجة من إرساء مفهوم المواطنة المتساوية بحيث لا تتحول المنطقة أو المدينة أو الخلفية الاجتماعية إلى معيار لتحديد مكانة الفرد أو فرصه أو حقوقه. وهذا يتطلب ضمان المساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص وتوزيع الخدمات والتنمية بصورة عادلة بين المحافظات. فالشعور بالتمييز أو غياب العدالة قد يضعف الثقة بالمؤسسات ويدفع بعض الأفراد إلى الاحتفاء بانتماءاتهم المحلية. ولا يعني ذلك أن التفاوت وحده يفسر الانقسام المناطقي لكنه أحد العوامل التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند وضع أي برنامج وطني لمعالجته.

سياسياً يحتاج تجاوز هذه المشكلة إلى مؤسسات تتيح المشاركة العامة وتتعامل مع المواطنين على أساس الحقوق والواجبات بعيداً عن التمييز. كما يتطلب خطاباً وطنياً يعترف بتنوع المجتمع السوري ويمنع تحويل الاختلافات المحلية إلى أدوات للاستقطاب أو الإقصاء. واجتماعياً تبرز أهمية تعزيز التواصل بين أبناء المحافظات من خلال الأنشطة التعليمية والثقافية والرياضية المشتركة. فالتواصل المباشر يساعد على تصحيح الصور النمطية ويحد من تأثير الشائعات والأحكام المسبقة التي تغذي عليها النزعات المنطقية.

الدولة مطالبة بتجاوز المعالجة الأمنية
تقع على مؤسسات الدولة مسؤولية

السوريون في ألمانيا:

هل يكفي الاندماج لتجاوز الانقسام المناطقي؟

خالد المحمد



قد تتجاوز دلالات مباراة كرة السلة بين ناديي الوحدة الديمقراطي والكرامة الحمصي حدود المنافسة الرياضية. عندما تتحول بعض ردود الفعل إلى تعبير عن انتماءات مناطقية أو مواقف تجاه الآخرين. لكن هل تكفي هذه التفاعلات للحكم على طبيعة الانقسام في المجتمع السوري؟ وهل تساعد تجربة السوريين في ألمانيا وأوروبا على تجاوز انقسامات عمقتها سنوات الحرب. أم أنها تستمر رغم تغير المكان وظروف الحياة؟

في قراءته لهذه المسألة، يدعو أستاذ وباحث السوسيولوجيا السياسية الدكتور طلال المصطفى إلى عدم التعميم انطلاقاً من مباراة واحدة. أو الخلط بين الاعتزاز بالمدنية والتعصب المناطقي. فالمشكلة، وفق خليله، لا تكمن في الانتماء المحلي بحد ذاته، بل تبدأ عندما يتحول إلى وسيلة للإقصاء أو الانتقاص من الآخرين أو التشكيك في حقوقهم ومكانتهم.

المناطقية... جذور تتجاوز المنافسة الرياضية:

يربط الدكتور المصطفى الانقسامات المناطقية بسياقات سياسية واقتصادية واجتماعية تراكمت عبر عقود. فالتنوع السوري في المدن والمناطق والثقافات، بحسب رؤيته، ليس عائقاً أمام الوحدة الوطنية؛ وإنما تتفاقم التوترات عندما يشعر الناس بأن فرص العمل والتعليم والخدمات والموارد لا تنوزع بعدالة.

ويفسر ذلك بأن الاستبداد الأسدي أضعف الحياة السياسية المستقلة والتنظيمات المدنية والنقابية. وضيق قنوات المشاركة والتعبير. وعندما تعجز المؤسسات عن ضمان المواطنة المتساوية، قد تتحول الروابط العائلية والمناطقية والطائفية إلى شبكات للحماية والتضامن. خصوصاً إذا بدا أن الحصول على الفرص مرتبط بالعلاقات الشخصية أو القرب من مراكز النفوذ.

ويضيف المصطفى أن الثورة والحرب والتهجير والخسارات وجارب السوريين المتباينة في مناطق السيطرة المختلفة عمقت التباعد بينهم. كما أسهمت الروايات السياسية والإعلامية المتنافسة في ترسيخ صور نمطية عن جماعات ومناطق أخرى. ومن هذا المنظور، لا تمثل المناطقية صفة ثابتة في المجتمع السوري، بل ظاهرة تتأثر بالعدالة والأمان وطبيعة المؤسسات وقدرة المجتمع على التعامل مع ذاكرته المؤلمة.

الاندماج في أوروبا لا يحو الانقسامات تلقائياً:

ينتقل خليل الدكتور طلال المصطفى إلى تجربة السوريين في ألمانيا وأوروبا. حيث تتيح المدارس والجامعات وأماكن العمل والجمعيات فرصاً للتعرف بين أشخاص من خلفيات مختلفة. ضمن قواعد مشتركة وحقوق قانونية. وقد تساعد هذه اللقاءات على مراجعة الصور المسبقة وتوسيع العلاقات خارج حدود المنطقة أو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد.

لكن الدكتور المصطفى يشدد على ضرورة التمييز بين الاندماج في المجتمع المضيف والتحول في طبيعة الانتماء الوطني السوري. فتعلم اللغة والعمل واحترام القوانين لا يعني تلقائياً تجاوز الأحكام المسبقة أو المواقف المناطقية والطائفية والسياسية السابقة. وقد يندمج المرء مهنيّاً واجتماعياً في ألمانيا، مع احتفاظه بنظرة إقصائية تجاه سوريين يختلفون عنه.

ولا يختزل المصطفى تجربة السوريين في أوروبا في مسار واحد؛ فبعضهم يوسّع دائرة علاقاته ويشارك في أنشطة مدنية وثقافية ومهنية تجمع أشخاصاً من خلفيات متعددة. بينما يعتمد آخرون بدرجة أكبر على الأقارب وأبناء المنطقة

الثورة والحرب والتهجير والخسارات وتجارب السوريين المتباينة في

مناطق السيطرة المختلفة عمقت التباعد بينهم.. كما أسهمت الروايات المتنافسة في ترسيخ صور نمطية عن جماعات ومناطق أخرى.

وفي هذا السياق، يمكن للسوريين في ألمانيا وأوروبا أن يساهموا في بناء سوريا من خلال خبراتهم في الإدارة والتعليم والعمل النقابي وتأسيس الجمعيات. مع تكييف هذه الخبرات مع الواقع السوري بدل نقل التجارب الأوروبية بصورة آلية. كما أن توسيع التعاون عبر المبادرات المهنية والطلابية والثقافية والرياضية يتيح بناء علاقات تتجاوز الانتماءات الموروثة.

ويؤكد هذا التصور أن بناء الهوية الوطنية لا يستلزم التخلي عن الانتماء إلى مدينة أو منطقة. كما أن الاندماج في أوروبا لا يعني التخلي عن الهوية السورية. فهذه الانتماءات قادرة على التعايش، ما دامت لا تتحول إلى مبرر لمنح فئة حقوقاً إضافية أو الانتقاص من حقوق الآخرين.

وبين تجربة السوريين في المهجر وتحديات بناء الدولة في سوريا، يضع خليل المصطفى المواطنة المتساوية في قلب المسألة؛ فالتنوع لا يصبح مصدراً للانقسام مجرد وجوده. وإنما عندما تغيب الضمانات التي تحمي الحقوق وتتيح الاختلاف دون إقصاء.

فهل يستطيع السوريون تحويل اختلاف مناطقهم وتجاربهم إلى أساس للتعارف والتعاون. وبناء دولة ديمقراطية وتنوعهم وتضمن حقوقهم بالتساوي. بحيث يصبح الانتماء إلى الوطن مساحة مشتركة للجميع. لا حاجزاً يفصل بعضهم عن بعض؟

والأصدقاء القدامى. ولا يعدّ الاحتفاظ بهذه الروابط دليلاً بحد ذاته على رفض الاندماج أو التعصب. إذ قد توفر دعماً اجتماعياً ونفسياً في مواجهة صعوبات اللغة والعمل وظروف اللجوء. وإنما تكمن المشكلة عندما تتحول إلى حواجز تمنع التواصل أو تبرر التمييز.

ويشير خليله أيضاً إلى أن الانقسامات السياسية والمناطقية قد تستمر في المهجر. وأن منصات التواصل الاجتماعي قادرة على إعادة إنتاجها عبر الخلافات المتعلقة بالحرب ومستقبل سوريا واختلاف التجارب الشخصية. وفي المقابل، تتيح الأعمال المشتركة والتطوع والجمعيات والأنشطة الثقافية فرصاً لبناء الثقة بين أشخاص لم يجمعهم سابقاً روابط مباشرة.

المواطنة تُبنى بالممارسة:

بالنسبة إلى الدكتور طلال المصطفى، لا تُبنى الهوية الوطنية بالشعارات أو بمطالبة الناس بنسيان اختلافاتهم. بل من خلال تجربة يومية يشعر فيها المواطن بأن حقوقه وكرامته محفوظتان، بصرف النظر عن منطقتة أو خلفيته. لذلك، يرتبط تجاوز الانقسام بوجود مؤسسات عادلة، وفرص متكافئة، وقنوات حقيقية للمشاركة. إلى جانب تعليم يعزز التفكير النقدي واحترام التنوع. وإعلام لا يحوّل الاختلاف إلى خصومة.

القطيعة تكون مع النظام البائد.. أليس هذا هو المنطق يا حكومة الانتقال؟

د. حسين مرهج العماش



بناء الدولة في سورية التي تضمن الحرية والعدالة والديمقراطية هو أهم مبرر للقطيعة مع كل آثار النظام البائد. كنا ولا نزال نكرر رأينا ومطلبنا، أنه على هذه الحكومة الانتقالية التصالح الفعلي مع الشعب النائر. وليس الاكتفاء بتكرار أحداث إسقاط النظام البائد. والتصالح مع الشعب يعني إشراكه فعلاً في بناء دولته على أسس الحرية والعدالة والديمقراطية. وليس جعله مجرد قطيع متفرج على أمور وتصرفات غامضة من الحكومة تخلق القطيعة العميقة المدمرة بين السلطة والشعب.

1 - النقد الصادق نصيحة للصادق

ربما يكون عنوان هذه الخاطرة لاذعاً في نظر كثير من مناصري للسلطة. نحن ننتقد علناً لأن أمر هذا الوطن يهمنا كلنا. وكما يقال: صديقك هو من صدقك القول والحقيقة. وليس من صدقك وسابرك على النفاق. ولو نظر هؤلاء المناصرون المتحمسون بحيادية إلى العلاقة بين الشعب والسلطة. فإنهم سيجدون أنفسهم في غربة حقيقية أو انفصال تام عن فهم ما يجري بين السلطة والشعب من تناقض جدي. يكاد أن يسود انطباع بأن الحكومة حكم فقط «بقوة المتغلب». وليس بشرعية الثقة بين الحاكم والحكوم. مع أن الحكومة حاولت «إعلامياً» تكرار أنها مثلة للشعب بدلالة إسقاط نظام الأسد. هذه الممارسة لا تختلف عن فلسفة كل متغلب أو سلطة احتلال: إنها هنا من أجل رسالة ما: الإنقاذ مثلاً، أو الإسلام، أو الحضارة، أو الرفاه، أو التقدم، إلخ...

2 - لماذا هذا الشعور بالقطيعة الحكومية؟

يجمع أغلب مجتمع الثورة على أن الحكومة قد لبست ذات ملابس النظام السابق. ولكن بلون مختلف. وقد تجاهلت كل المطالب الثورية في الحرية والديمقراطية والعدالة. كما تجاهلت كل بديهيات بناء الدولة. واتجهت للتصالح مع رموز وبقايا النظام البائد بصورة لم يفهمها أحد. واتجهت إلى تطبيق تجربتها الإيديولوجية الضيقة المبنية على حكم المتغلب الإسلامي. دون احترام لتضحيات بقية السوريين.

نعم، كأن الحكومة قد اختارت الانحياز إلى نهج النظام البائد الاستبدادي. باستخدام فلول النظام واستقطابهم ليشكلوا حاضنتها الجديدة المطيعة.

3 - شكوى من تغلغل الفلول

الفلول. في تعريفي. ليسوا المجرمين المنتسبين إلى الطائفة العلوية فقط. بل تشمل هذه التسمية الكثير من حثالة

يجمع أغلب مجتمع الثورة على أن الحكومة قد لبست ذات ملابس النظام السابق ولكن بلون مختلف، وقد تجاهلت كل المطالب الثورية في الحرية والديمقراطية والعدالة.

4 - من مظاهر القطيعة الأقسى

أولى مظاهر القطيعة هو استنكارها النهج الديمقراطي وممارستها. إذ حرمت حتى النطق بكلمة الديمقراطية. وخلقت أشكالاً ديمقراطية تشبه خيال الماتة. والمظهر الثاني للقطيعة هو أسلوبها الغريب في بناء الدولة. إذ إنها تصرفت وكأن الدولة أحجار دومينو ترتبها كيفما تشاء. دون احترام لحاجات الناس ولا لأسس الكفاءة والقوة. بل قدّمت الولاء السياسي الساذج. حتى في أبسط المهام. على الكفاءة. ما جعل الدولة تبدو كأنها هيكل ضخيم عاجز عن الحركة تماماً. ما عدا الجباية المالية الفعالة. والمظهر الثالث هو التماهي مع «خداع سراب» النجاح الظاهري في السياسة الخارجية التي شهدت تفوقاً غير مفهوم أهدر فرص الإعمار والتنمية.

ونستغرب من الفكر السياسي الغريب الذي يحرك هذه الحكومة تجاه مصير أسود. أشبه بتصريف الفراشات في الليل عندما تنجذب إلى النيران وتحترق بها.

5 - زبدة الكلام: تواضعوا..

ربما أهم ما نلخص به هذه الخاطرة أنه على ذلك العقل الحير (السري والاستراتيجي) الذي يحكم تصرفات هذه الحكومة الانتقالية أن يصحو من غروره وتعاليه على أبناء وطنه. وأن يصحو من نشوة النصر الزائفة. وينزل من برجيه العاجي ويعمل للوطن كما يعمل العقلاء في كل دول العالم. وأن يوتغ مظاهر السذاجة والغلو. ويقترب من قومه. فهم طوق النجاة. والعاقل من اتعظ بغيره.

السنة وغيرهم من ساندوا النظام البائد بكل ما استطاعوا. ليس القصد من استنكار تغلغل الفلول هو حرمان فئة من السوريين من كسب قوت يومهم بشرف. بل ردع فسادهم المتأصل. والمشكلة ظهرت من غياب العدالة الانتقالية واختلال ميزان العدل فعلاً. ما أدى إلى إهمال حقوق ضحايا جرائم النظام البائد. وغض النظر عن كثير من أعوان النظام البائد. وجعلهم من حاضنة السلطة الحاكمة. وهذا ولد شعوراً عميقاً بالغبن لدى الأحرار ضد حكومة ترفع علم الثورة.



سورية ليست على مقاس أحد من الجوع إلى السلطة إلى محاولة إعادة تشكيل المجتمع

ماهر سليمان العيسه



من يملك حق تحديد الصورة التي ينبغي أن يرى الطفل السوري من خلالها مجتمعه؟.. فالمناهج أداة لتشكيل الوعي الاجتماعي والسياسي.

الفعالية والمواطنة المتساوية واستقلال المؤسسات وتداول السلطة. فالدولة ملك سياسي مشترك يقوم على التوافق. أما السلطة فتكتسب بالأغلبية وفق قواعد دستورية يشارك السوريون في إقرارها.

إن فرض هوية السلطة على المجتمع قد يدفع من لا يجدون أنفسهم في صورتها إلى الانكفاء على انتماءاتهم الأولية طلباً للحماية، فيتحول الاختلاف الطبيعي إلى مصدر للخوف والصراع، وتراجع الثقة بالدولة بوصفها ضمانة للجميع. ليس مطلوباً من السلطة التنكر لتاريخها أو هويتها الفكرية، وإنما الاعتراف بأن هذه الهوية لا تمنحها حق صياغة هوية سورية. ومن حقها الدفاع عن أفكارها وكسب التأييد لها، لكن الاختبار الحقيقي لتحولها السياسي ليس خطاب الاعتدال والانفتاح، بل استعدادها لقبول دولة تستطيع حكمها اليوم ومغادرة الحكم فيها غداً، دون أن يصبح خروجها هزيمة وجودية لجماعتها.

السؤال اليوم ليس ما إذا كانت سورية قادرة على التكيف مع صورة السلطة التي حكمها، بل ما إذا كانت هذه السلطة قادرة على التكيف مع سورية كما هي.

فسورية ليست على مقاس أحد، ولا ينبغي أن تكون. لا على مقاس جماعة انتصرت، ولا عقيدة يحملها الحاكم، ولا تصور سياسي يعتقد أصحابه أنهم وحدهم يعرفون طريق خلاصها، إنها وطن تشكل قبل هذه السلطة، وسيبقى بعدها، ولن يكون مستقبلها أكثر أمناً واستقراراً إلا بقدر ما تقبل السلطة أن تتكيف مع مجتمعه. بدلاً من إجبار المجتمع على التكيف معها.

ومن أخطر مظاهر هذا الاتجاه اختزال السوريين في معسكرين: «الفلول» والجماعات الإسلامية، فالمعارضة السورية لم تكن حكراً على الإسلاميين، بل شاركت فيها قوى ديمقراطية ويسارية وليبرالية ووطنية ومستقلون دفعوا أثمناً باهظة في مواجهة الاستبداد، وهذه الثنائية تحول معارضة السلطة الحالية إلى شبهة ولاء للنظام السابق، وتمنح المنتصر حق احتكار تمثيل الثورة وإعادة صياغة ذاكرتها السياسية تمهيداً لإقصاء شركائه من المستقبل.

وإذا كانت الجماعات الإسلامية قد تعرضت للقمع شأنها شأن سائر القوى الوطنية، فإن الاضطهاد السابق لا يؤسس لامتياز لاحق، ولا تحول التضحيات إلى صك ملكية للسلطة، فالخلاص من الاستبداد كان مطلباً وطنياً مشتركاً، لا انتصاراً يستحق أصحابه مكافأة تقطع عن حقوق الآخرين.

ولا يعني ذلك تجاهل الصعوبات الأمنية والمؤسسية التي تعترض إجراء انتخابات حرة، لكن الاعتراف بها شيء، وخويلها إلى تفويض مفتوح للسلطة شيء آخر. فالاختبار الديمقراطي ليس السماح بتأسيس أحزاب، وإنما قبول أحزاب مستقلة تستطيع معارضة السلطة ومنافستها والفوز عليها وتولي الحكم بدلاً منها.

والأصل أن السلطة القائمة «سلطة ائتمانية مؤقتة»، لا سلطة تأسيسية تمتلك حق تقرير مستقبل الدولة والمجتمع. مهمتها إدارة الشؤون العامة وتهيئة الظروف التي تتيح للسوريين إعادة إنتاج توافقهم الوطني، وصياغة عقدهم الاجتماعي ودستورهم، وإعادة هيكلة مؤسسات دولتهم، وهذا يقتضي خارطة طريق وحواراً وطنياً يضمنان المشاركة

ليس أخطر ما تواجهه دولة خرجت من حرب مدمرة أن تصل إلى السلطة فيها جماعة تحمل مشروعاً عقائدياً خاصاً، وإنما أن تنصرف كما لو أن وصولها إلى الحكم منحها الحق في إعادة تعريف الدولة والمجتمع على صورتها، فثمة فارق جوهري بين جماعة تدبر الدولة ضمن قواعد تحمي تعدد المجتمع، وأخرى تتعامل مع السلطة بوصفها فرصة لإخضاعه لتصوراتها عن الدين، والأخلاق، والثقافة، والسياسة.

هذه هي المسألة التي تواجه سورية اليوم، بعد انتهاء حقبة الاستبداد ووصول سلطة خرجت من رحم حركة إسلامية جهادية. وليس في ذلك حكم مسبق بأنها ستبقى أسيرة إرثها، فالحركات السياسية تستطيع مراجعة أفكارها، لكن الانتقال إلى إدارة الدولة لا يتحقق بتغيير الخطاب والأزياء أو إقامة علاقات دبلوماسية، وإنما بتحول حقيقي في مفهوم السلطة وحدودها، والاعتراف بأن المجتمع ليس امتداداً للتنظيم، والدولة ليست ملكاً له.

في مقال سابق بعنوان «الجوع إلى السلطة»، تناولت اندفاع الحركات الإسلامية السياسية نحو الحكم والفجوة بين تكوينها ومتطلبات إدارة الدولة الحديثة. غير أن التجربة السورية تطرح سؤالاً أبعد: هل تسعى السلطة إلى إدارة مجتمع قائم بتعدد، أم إعادة تشكيله وفق صورة مسبقة؟ عندئذ يصبح الاستحواذ على السلطة وسيلة لفرض منظومة فكرية وثقافية وسياسية، وإعادة تشكيل المجتمع وسيلة لضمان استمرار احتكارها.

ولعل التعديلات التي أثرت مؤخراً بشأن المناهج التعليمية تقدم مثالاً يستحق التوقف عنده. فقد أظهرت مقارنات منشورة تعديلات طالت صور النساء والأعمال الفنية، وحذف موضوعات تتعلق بالمواطنة والمشاركة الديمقراطية والإدارة المحلية. ومع ضرورة التحقق من نطاقها ومسؤولية إقرارها، يبقى السؤال: من يملك حق تحديد الصورة التي ينبغي أن يرى الطفل السوري من خلالها مجتمعه؟ فالمناهج أداة لتشكيل الوعي الاجتماعي والسياسي، ولا تكفي هذه التعديلات لإثبات وجود خطة مركزية لإعادة تشكيل المجتمع، لكنها تستوجب مساءلة الجهات المسؤولة عن معاييرها وحدود تدخل قناعاتها الخاصة في المؤسسات العامة.

ولا يقتصر الأمر على التعليم، فحين تتكرر محاولات إخضاع الفضاء العام لمعايير دينية أو أخلاقية خاصة، ينبغي النظر إليها كمجتمعة، مع التمييز بين القرارات الرسمية وتصرفات المسؤولين ومواقف أنصار السلطة، وليس الاعتراض على الدين أو الحجاب أو حق الجماعات في تبني منظوماتها الأخلاقية، وإنما على تحويل قناعات الحاكم إلى مرجعية مفروضة باستخدام مؤسسات الدولة.

فسورية ليست مجتمعاً ينتظر من يمنحه هويته، ولا مادة خاماً يعيد المنتصرون تشكيلها، إنها مجتمع تاريخي تشكل عبر قرون من التفاعل بين جماعات دينية وإثنية وثقافية واجتماعية متعددة، بتنوع يمتد إلى داخل الجماعة الواحدة، ولم يكن سقوط النظام السابق تفويضاً باستبدال صورة مفروضة بأخرى، وإنما فرصة لتحرير الدولة من احتكار أي جماعة.

وتتجلى المشكلة أيضاً في تنظيم الحياة السياسية، فحين تنفرد السلطة بتحديد شروط العمل الحزبي ومواعيد الانتخابات وطبيعة المؤسسات المقبلة على سبيل المثال، فإنها تحتفظ بحق رسم حدود المجال السياسي، فالانتصار قد يفسر كيف وصلت الجماعة إلى الحكم، لكنه لا يمنحها حق تقرير المستقبل نيابة عن السوريين.

الصراع العثماني - الصفوي

كيف تحوّل التنافس على التجارة إلى صراع مذهبي؟



يتناول محمد جمال باروت في كتابه «الصراع العثماني - الصفوي وأثاره في الشيعية في شمال بلاد الشام» دراسة الجذور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للصراع بين الدولتين العثمانية والصفوية، مقدّمًا أطروحة مركزية مفادها أن التنافس على السيطرة على طريق الحرير كان العامل الحاسم الذي حكم مجمل مسارات الصراع، قبل أن تكتسب العوامل المذهبية والطائفية دينامية مستقلة بفعل المأسسة وإعادة إنتاجها اجتماعيًا عبر الزمن.

يسعى الكتاب إلى تقديم قراءة جديدة لعملية تطييف الصراع في شمال بلاد الشام، باعتبار المنطقة نقطة ارتكاز استراتيجية على طرق التجارة العالمية آنذاك، ولا سيما الطريق البري للحرير. وانطلاقاً من منهج التاريخ الاجتماعي، يستند المؤلف إلى بحوث سابقة ومخطوطات عربية ووثائق تاريخية منشورة حديثاً لتفسير كيفية حوّل الصراع السياسي والاقتصادي إلى مواجهة مذهبية طويلة الأمد، وانعكاس ذلك على الجماعات الشيعية في المنطقة.

يقع الكتاب في 352 صفحة، ويتألف من مدخل وخمسة فصول. يبدأ برصد الخلفيات التاريخية التي سبقت اندلاع الصراع العثماني - الصفوي، متناولاً نشوء الحركة القزلباشية وتطورها، والتحوّلات الجماعية التي شهدتها بلاد الشام، وعلاقة ذلك بالمنافسة على طرق التجارة والنفوذ. ثم ينتقل إلى مرحلة اندلاع الحرب بين الطرفين وما رافقها من سياسات قمع وتعبئة مذهبية وفتاوى متبادلة أسهمت في تكريس الانقسام السني - الشيعي.

ويبحث الكتاب في مرحلة السلطان سليمان القانوني وما شهدته من مأسسة للمؤسسات الدينية السنية والشيعية على حد سواء، بما أضفى طابعاً أكثر رسوخاً على الانقسام المذهبي. كما يتناول آثار الحروب الطويلة والاضطرابات المحلية في بلاد الشام، وصولاً إلى محاولات التسوية التي برزت خلال القرن الثامن عشر لإنهاء الصراع المذهبي بين الإمبراطوريتين. ويخلص باروت إلى أن التطييف لم يكن السبب الأصلي للنزاع، بل نتيجة لصراع سياسي واقتصادي أوسع محور حول السيطرة على طريق الحرير. غير أن هذا العامل المذهبي ما لبث أن حوّل إلى قوة مستقلة استمرت آثارها قروناً. ومن خلال هذا التحليل، يحاول الكتاب الإسهام في فهم الجذور التاريخية للاحتقان الطائفي في المشرق العربي المعاصر، واستكشاف سبل تجاوزه عبر قراءة نقدية لسياق تشكله التاريخي.

ترقب

زيدان عبد الملك



حاجز.. توقفت الحافلة، وصعد رجل أمن. سحنة سمراء، وعينان سوداوان، وجبين مقطب. نظرات حادة، وشاربان كثان يعلوان شففتين رماديتين غليظتين. لم يكثر للأسماء، كان يدقق بالملامح ويقارنها بصورة لديه. أعطيته البطاقة الشخصية، أخذها.. وتأمل فيها.. احمل أمتعتك وتعال معي. اقتادني إلى ضابط في خيمة، سيدي: إني أشتبه به وخرج. أمرني بالاقتراب.. اجلس، وأخرج ملفاً.. توجّست.. تفحصه.. وضع بطاقتي لصق صورة فيه..

- ماذا تعمل؟

- طالب في كلية الحقوق

كتب جملاً.. ونادي جندياً، رخلوه مقيداً إلى المركز.

وضعوا عصابة على عيني، وراحت السيارة تقطع المسافات. خمنتها تنجه نحو العاصمة، أنزلوني منها.. تعثرت بحجارة ثم شعرت أنني أدوس عشباً.. عند المدخل: من هذا؟ مطلوب من زمان.. حرك شيء ما في الهواء.. وصفعة صاروخية فجّرت أذني.. كدت أسقط.. ومالكت. سائل دافئ تسرب منها على الرقبة، يد دفعيني خطوات.. ارتطمت بحائط وتدرجرت على بضع درجات، أمسك بي.. ونزلنا درجاً يقود إلى قبو. فتح باباً، ورفع العصابة.. وركلني فاصطدمت بالجدار وصكّه بفتح.

بقيت متألماً ومتوجساً ساعات كثيرة حتى استدعيت إلى مكتب التحقيق. مررت بمشاهد

قل ما عندك..

بلعت ريقى. انتزعت الكلمات انتزاعاً، لا أعرف ما تريد، ولا عمّا أتكلّم. تقول إنكم تبحثون عني منذ أكثر من تسعة عشر عاماً، أستمحكم عذراً هل أنا مذنب منذ الولادة؟

- أنسخر منك يا..؟ وتلقيت لكمة خلخلت

فكّتي، وركلة في الخاصرة

- معاذ.. إنّما لألفت نظر سيادتكم حينها كنت احتاج حفاظة..

وبعصا نغزني بقوة في المعدة.. انظر إلى هاتين الصورتين، وعرضهما أمامي على شاشة معلقة على الجدار، كادتتا تتطابقان. ألسنت هو؟ - يا سيدي، يخلق من التشبه أربعون، هذا الرجل لا أعرفه..

- أنريد أن تقنعني، وهوت قبضته كمطرقة

على حنكي بصفت إثرها سناً.. أمامي - أستحلفك بالحليب الذي رضعته.. ألا يختلف لون العينين. وحجم الأنف قليلاً؟ - لا أرى ذلك..

- أرجوكم التدقيق بكل التفاصيل

- إنهما متطابقتان

- عفواً.. عندي سؤال..

- ما هو يا..؟

- هل تفضلون عليّ بمراجعة المعلومات؟

- أيّها..؟

- الاسم.. الأب.. الأم.. مكان وتاريخ الميلاد. إنها

بين يديك

- أجادلني؟ وتّف عليّ

- حلمك.. الرحمة، ما طلبت أمراً صعباً..

أعادها وهو يكرّ على أسنانه ونظراته سهام تخترقني.. عصام سليمان الحمود.. حسنة.. تولد 1979.. شهقت.. وضعت يديّ على رأسي ربّاه!! صعدت حارة وترددت في أرجاء الغرفة، صرخ.. ما بك..؟

- أنا عصام سلمان الحمود.. والدتي سعدى.. مواليد 1997، وكررتها ثلاثاً، ولم أقابل هذا الشخص الي تطلبونه قط.

بُهِت.. تراخى على الكرسي، وراح يراجعها متمهلاً حدّق بالسقف يتأمل فيه ثم أنعم النظر بي. تتمم.. شيء لا يصدّق، وضغط على جرس فأقبل من جلبني إليه. أعدّه.. ولا تلمسوه حتى أذن أمركم، طمأننتني عبارته..

أقفل الزنزانة... وكجرد يترقب.. انحشرت في الزاوية أحسّس الدم الجامد.. وفرغاً في فمي..



كلام رصاص

نضال خليل

صار بعدها

خلال سنوات الحرب وما انطوت عليه من مأس وآلم، ما زلنا نعيش تداعياتها وتلمس فوضاها على مختلف الصُّعد: وكلما قلنا إننا تعلمنا الدرس وفهمنا اللعبة، تُفاجأ بأن هناك من يطل برأسه من وسط الأنقاض كالـ«حردون» لينفخ في نار الفتنة، ناكثاً جراحاً لم تندمل. ولعل ما حدث في صالة الفِحاء خلال مباراة جمعت نادي الوحدة الدمشقي مع ضيفه الكرامة الحمصي خير دليل: ففي الوقت الذي يرشح فيه سقف الوطن كله فوق رؤوسنا، وتكاد جدرانها المتصدعة تهوي على الجميع، يرمى هناك طائش تطاول فيه على عبد الباسط الساروت، وما له من مكانة عند طيف واسع من السوريين، ليتخلط الخابل بالنابل وتكاد الصالة تتحول إلى كرة نار ملتهبة وقودها المشجعون! نحمد الله أن تصرف العقلاء على كافة المستويات، وتحرك إدارة نادي الوحدة واتحاد كرة السلة ورابطة المشجعين بسرعة وحكمة، قد حاصروا الفتنة ومنعوها من تسجيل نقطة، وبمعزل عن نتائج التحقيقات، فإن هذا الفعل مدان قانونياً وأخلاقياً عامة، وخاصة ضمن مناسبة رياضية من المفترض أن تكون الأخلاق أولى دعائمها. ويأتي في وقت عصيب وخدبات معيشية خانقة وتوترات إقليمية تنذر بكارثة. لا سيما أن هموم واقعنا اليومي "بتكفي وتوفي"، ولا يحتمل أبداً أن نخترع حرباً جديدة ورمية فتنة رمية ثلاثية

لقد آن الأوان لندرك جميعاً - دون استثناء - أن الوقوف في وجه مثيري الفتن وجارها "مو منية" ولا عظة على منبر، بل هو طوق النجاة الأخير، فهم مستعدون دائماً لتحويل أي مناسبة إلى وقود لمزيد من الشنات والانقسام ليجرونا إلى مستنقع الكراهية ونحن نتبعهم بحماس وسذاجة. إن لم نلجم هؤلاء العابثين ونسكت صوت التحريض في مهده، فسيكتشف الجميع بعد فوات الأوان أن الهتاف البذيء والتهديد والتحريض الأعمى لن يسجلا نقطة لأي فريق، بل سيوقعنا هزيمة ساحقة وموجعة للوطن بأكمله.

بدون معلم

كيف تصنع فتنة؟ بسيطة جداً: افتح لايف ع الفيسبوك أو إحدى أخواتها، وقم بسب أو التعرض لإحدى الشخصيات المعروفة «حي أو ميت»، أو خذ تصريحاً مجتزأ من سياسي منسي. أضف له بهاراً طائفاً منتهي الصلاحية، وارم فوقه صورة قديمة من غوغل. ولا تنس وضع لوغو لإحدى المحطات الشهيرة سواء أكان صورة أم فيديو. حرك الخليط بصفحة وهمية اسمها «تسريبات خطيرة»، واتركه مجدول شي ساعة ليختم، و«دوس نشر». قيل: "الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها". ونحن أيقظناها ووضعنا لها منبهاً وثلاث وجبات يومية. الفتنة لا تحتاج إلى وقود، تحتاج فقط إلى غبيين يتشاركان المنشور.



زمن الهيستريا

رحم الله من قال يوماً: «إذا جنّ ربيعك.. عقلك ما بيفيدك». وهذا أدق توصيف لبؤس العقلاء في زمن الهستيريا الجماعية: فجلوسك بينهم كمن يحمل مظلة ورقية وسط إعصار، حاول ترشيد الانفعال وضبط البوصلة، فيتهمونك فوراً بالبرود؛ فحين تقرر مجموعة من عميان القلب أن ترمي نفسها بكامل حماسها من أعلى المنحدر، تصبح محاولة إقناعهم بـ«قوانين الجاذبية» نوعاً من قلة الأدب!

عجبي

أبو عمر مختلف مع جارو أبو علي، وأبو جورج زعلان من أبو جعفر... خبر عادي ويحدث في أرقى العائلات، لكن بعد ربع ساعة من نشر الخبر يخرج مئة سيناريو متناقض: الأول يؤكد لك أنها لعبة أجهزة استخبارات دولية، والثاني يراها مسرحية متفحفاً عليها، والثالث يحلف بشرفه أنها مساس بالعقد الاجتماعي! وأغلب الظن أن المنشور قد نشره صاحبه على سبيل النكتة بشي غروب، لتنهال آلاف التعليقات والمشاركات وسط سعادة جيوش المحللين والمؤثرين المستعدين ليحلفوا طلاقاً «بالتلاتة» على صحة وموثوقية منشورهم طالما يحصد لهم هذا الكم من اللايكات... وعجبي!

فرط المصلحة!

من عجائب هذا الشرق أنك لو جمعت تصريحات السياسيين، وخطابات المسؤولين، وهتافات الموالين، وبيانات المعارضين، وثرغاء الناشطين على فيسبوك، لاكتشفت فوراً أن 200% من السكان لا ينامون الليل حرصاً على «مصلحة الوطن»! الكل يفديه بالروح والدم، والكل يمسخ دموعه بكلمة قميصه وهو يتحدث عن قدسية ترابه، والكل يحمل في جيبه خريطة طريق لإنقاذه... حتى تكاد تظن أننا نعيش في المدينة الفاضلة لأفلاطون، مع زيادة كمية البهارات الحمضية والدمشقية الكن، وبسؤال ساذج وبريء جداً من مواطن يقف على طابور الكازيات ويهش الذباب عن وجهه: طالما الكل عم يشتغل لمصلحة الوطن، لكان هالمصايب، والخراب، والديون، والتهجير، والعنمة... مين عملها؟! هل نزلت علينا كائنات فضائية من كوكب "فليد" قررت تصفية حساباتها معنا؟ أم أن "الوطن" دخل في نوبة اكتئاب حاد وقرر أن يطعن نفسه بمئة طعنة بدافع الانتحار؟!

المفارقة السورية القاتلة تشبه حكاية مريض جتمع حول سريره عشرون جراحاً، كل واحد منهم يمسك مشرطاً ويصرخ: "تركوه عليّ" أنا سأنقذه بدافع الواجب الإنساني!". ثم بدأوا يتقاسمون كليتيه، وينهبون كبده، ويخلعون أسنانه الذهبية، وحين لفظ أنفاسه الأخيرة، كتبوا في التقرير الطبي بإجماع وطني مهيب: "مات المريض متأثراً بفائض الرعاية وحسن النوايا!".

اكتشاف متأخر

الحماقة وباء سريع العدوى «مابدو فيزا»، والغباء إذا استشرى لا يهزم بالمنطق بل بالصراخ والجعجعة. وسط هذه الفوضى، يتحول صوت الحكمة إلى مجرد «نشان» يزعج جوقه المجانين، ويكتشف العاقل متأخراً أن الرأس البارد في قرن مشتعل لا يصنع معجزة، بل ينجح كغيره تماماً!



أبحاث تربط الكافيين بإبطاء الشيخوخة وتقليل خطر الخرف



رغم أن الكافيين يُعرف أساساً كمادة منبهة موجودة في القهوة والشاي، فإن أبحاثاً حديثة تشير إلى أن فوائده قد تتجاوز تعزيز اليقظة لتشمل إبطاء الشيخوخة والمساهمة في إطالة العمر. فقد كشفت دراسة نُشرت في مجلة Microbial Cell أن الكافيين ينشط نظاماً حيوياً يُعرف باسم AMPK أو «حارس الأيض»، وهو المسؤول عن تنظيم الطاقة داخل الخلايا ومساعدتها على التكيف مع الإجهاد وإصلاح الحمض النووي. وهي عوامل ترتبط بطول العمر. واعتمد الباحثون على دراسة الخميرة لفهم هذه الآليات بسبب التشابه الكبير بينها وبين الإنسان في عمليات الأيض الأساسية. كما أظهرت النتائج أن الكافيين لا يؤثر مباشرة في مسارات النمو الخلوي كما كان يُعتقد سابقاً، بل يعمل عبر تنشيط هذا النظام الحيوي المهم.

وتتوافق هذه النتائج مع دراسات أخرى، بينها بحث لجامعة هارفارد تابع أكثر من 130 ألف شخص على مدى 43 عاماً، ووجد ارتباطاً بين استهلاك القهوة والشاي المحتويين على الكافيين وانخفاض خطر الإصابة بالخرف. كما تشير أبحاث إلى احتمال دوره في تأخير بعض الاضطرابات العصبية وخسائر المزاج. ومع ذلك، يحذر الخبراء من الإفراط في تناوله، خصوصاً عبر مشروبات الطاقة عالية المحتوى من الكافيين، مؤكدين أن الاعتدال يبقى العامل الأهم للاستفادة من فوائده.

العمليات الفنية

إعلاناتكم

هيئة التحرير

المشرف العام

نبنار برس

NINAR PRESS

مطبعة دار العلم - دمشق

+963 957 244 920

+963 933 590 227

د. ياسل أورفه ليه
خالد الوهب
خالد معماري

خالد المحمد
مرعي رمضان

مؤسس الصحيفة
أسامة آغية

NINAR PRESS
نبنار برس
نضياء الحقيقة

أسبوعية - سياسية - ثقافية

مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام رقم 420 بتاريخ 2025/10/6

www.ninarpress.net

x.com/NinarPress

facebook.com/ninarpress

ceo@ninarpress.net

+963 981 43 46 20

+90 543 430 55 31

@ninarpress6281

t.me/ninar_press